

إلى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني
التناطلي الرشدي باسم الحكومة المحترم

الموضوع: سؤال كتابي

تدابير مراقبة وتتبع عمليات الشراكة بين الدولة والجمعيات

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

السيد الوزير المحترم،
على قيمة التمويلات العمومية للنشاط الجمعوي، إلا أن النصوص القانونية، لا سيما المنشور
رقم 7/2003، تفتقد للإجراءات الضرورية والكفيلة بتتبع وتقييم صرف المساهمات المالية
العمومية، إذ أنها لا تتصدى إلا للدعوم المالية التي تفوق 50.000 درهم. بل هناك بعض
الدراسات التي تتوقف عند بعض الممارسات التي يلجأ إليها بعض المسؤولين المحليين للتملص من
إجراءات المراقبة والتقييم، و ذلك بالرغم من الإجراءات التي جاء بها منشور السيد رئيس
الحكومة رقم 2/2014 المتعلق بمراقبة المجلس الأعلى للحسابات للجمعيات التي تتلقى تمويلا
عموميا.

في هذا الإطار، نسألكم السيد الوزير المحترم:
- عن التدابير والإجراءات التي تعتمدها الحكومة لتعزيز مراقبة وتقييم التمويل العمومي
للجمعيات؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

الطويل محمد، ابن يعقوب عبد اللطيف، زخني سعاد